تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الاعمال الراهنة

(دراسة ميدانية في المصارف السورية)

إعداد الطالبة : هيلين محمدخير عيسى، طالبة ماجستير في قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.

إشراف : د. تيسير المصري – العام الدراسي 2021–2022

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، أنشطة الرقابة الداخلية، موثوقية المعلومات المالية.

الملخص

دف البحث إلى كشف تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية، في بيئة الاعمال السورية السائدة ،وتحديدا (الفصل بين المهام الوظيفية ، الرقابة على استخدامات الموجودات مسك السجلات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف، والالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات).

لبلوغ أهداف البحث تم الرجوع الى معطيات من واقع عمل المصارف السورية المدرجة . تم اخذ عينة من العاملين في مجال الرقابة الداخلية في عدد مختار من المصارف السورية المدرجة، بلغ عددهم سبعين (70) موظفا، وجهت إليها أسئلة عن واقع عملهم في مجال الرقابة بلغ عددها (8) سؤالاً عن الأنشطة الرقابية و(6

) سؤالا عن خصائص جودة المعلومات المالية المتمثلة ب (الموثوقية). تم تحليل اجاباتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss.

توصل البحث إلى: وجود تأثير لبعض الأنشطة الرقابية تحديدا تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) في موثوقية المعلومات المالية ، بينما لم يكن هناك تأثير للأنشطة المتعلقة بإلتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق والأشراف.

The impact of internal control activities in enhancing the reliability of financial information in the current business environment (Field study in Syrian banks)

Prepared by the student: Helen Muhammad Khair Issa
Master's student in Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University
Supervision: Dr. Tayseer Al-Masry, Academic year 2021-2022

Key words: Internal Control, Internal control activities, Reliability of financial information

Summary of the research:

The aim of the research is to uncover the impact of internal control activities on the reliability of financial information, in the prevailing Syrian business environment, specifically (separation of conflicting functional tasks, control over asset uses, record keeping, verification processes, reconciliation of account balances, review of operational performance, review of operational processes and activities, Supervision, compliance with mandates, powers, and approvals).

In order to achieve the objectives of the research, data from the reality of the work of the listed Syrian banks were consulted. A sample was taken from workers in the field of internal control in a selected number of listed Syrian banks, their number reached seventy (70) employees, and they were asked questions about the reality of their work in the field of supervision. The number reached (8) questions about control tools and (6) questions about the characteristics of The quality

of financial information represented by (reliability). Her answers were analyzed using an SPSS statistical analysis program.

The research found: the existence of an impact of some control activities (specifically reconciliation of account balances, review of operational performance, review of operational processes and activities) on the reliability of financial information, while there was no effect of activities related to procedures for delegation of powers and approvals, separation between functional tasks, control over the uses of assets and records. Verification and supervision processes.

المقدمة:

تعتبر أنشطة الرقابة من العناصر التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال ، وأن عدم فاعليته سيؤدي إلى نظام رقابة داخلية غير فعال حتى في حال وجود المكونات الأربعة الأخرى ، ويتم تدريب مدققي الحسابات على تقييم أنشطة الرقابة لأنها مؤشر رفيع المستوى على مدى تحمل الإدارة لمسؤوليتها عن الرقابة الداخلية على نحو جدي ومدى حسن إدارتها لهذه المسؤولية.

وفي بيئة الأعمال غير المستقرة نكون بحاجة لضبط الموارد و وذلك نظرا لأتساع الشركات ومنظمات الأعمال، وهنا يجب أبراز دور مكونات الرقابة الداخلية والقاء الضوء بشكل خاص على أنشطة الرقابة وذلك لحماية موارد الشركات من الهدر.

فأنشطة الرقابة هي التي تحدد أسلوب المنشأة، وتؤثر على الوعي الرقابي لموظفيها أيضاً، وهي عامل ملموس، فهي أساس لفاعلية باقي مكونات الرقابة الداخلية الأخرى.

1- مشكلة البحث:

تتأثر أنشطة الرقابة الداخلية ببيئة العمل داخل الشركة وبالبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بعمل الشركة ، الامر الذي يمكن أن يؤثر سلبا في موثوقية المعلومات المالية.

في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تعيشها منظمات الأعمال السورية تبدلت بأنشطة الرقابة، حيث غابت مظاهر المحاسبة واتسعت ثقافة الفساد، وانتشرت ظاهرة اللامبالاة في أداء الاعمال، وانتظار الحلول بدل البحث عنها، وباتت الظروف الملاذ الآمن لكل من يعمل لمصلحته على حساب مصلحة العمل، ولمن لا يريد تحمل المسؤولية، الخ.

في ظل هذه الظروف باتت اعمال الرقابة اكثر صعوبة، نظرا لكبر حجم العمل الرقابي واحتياج متخصصين لممارسة الانشطة الرقابية المختلفة كل تلك الصعوبات ستؤدي الى ضعف موثوقية المعلومات التي تنتجها .

هنا تأتي مشكلة البحث لتطرح التساؤل التالي:

- هل هناك تأثير لأنشطة الرقابة الداخلية (الالتزام بالتفويض الصلاحيات والسلطات ، الفصل بين المهام الوظيفية ، الرقابة على استخدامات الأصول ومسك السجلات وتوثيق

البيانات ، عمليات التحقق من العمليات ومن سلامة بياناتها، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف) في موثوقية المعلومات المالية في المصارف السورية ؟

2- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المعلومات التي تقدمها المصارف لذوي المصالح ، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرار، وحتى تتمكن المصارف من إنتاج معلومات ملائمة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها ، حيث أنه يعالج مشكلة موثوقية المعلومات المالية التي يعانيها قطاع المال في سورية والتي لا بد من إيجاد حلول لها ، للتمكن من تنمية الموارد المالية للبلاد، ، تلك التي يجب ان توافرها الرقابة الداخلية ، ولما كانت أنشطة الرقابة الداخلية ذات تأثير في فعالية نظام الرقابة الداخلية فقد كان لا بد الوقوف على الممارسات القائمة لتشخيصها وكشف سلبياتها بما يمكّن بالتالي من البحث عن وسائل تحسينها وصولا لمعلومات موثوقة تدعم أصحاب القرار.

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة تأثير عناصر أنشطة الرقابة الداخلية في المصارف السورية في موثوقية المعلومات المالية، خصوصاً ما تتعلق بـ: الالتزام بتفويض الصلاحيات والسلطات ، الفصل بين المهام الوظيفية ،الرقابة على استخدامات الأصول ومسك السجلات وتوثيق البيانات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الإشراف.

4- فروض البحث:

بناء على ما سبق عرضه يمكن تحديد فروض البحث كما يلي:

1/4 – يوجد لأنشطة الرقابة الداخلية في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

يتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

1/1/4- يوجد للفصل بين المهام الوظيفية في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

2/1/4- يوجد لمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

3/1/4- يوجد لأشراف ولعمليات التحقق في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

4/1/4- يوجد للرقابة الفعلية على الأصول والسجلات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

5/1/4- يوجد لألتزام بالتفويض الصلاحيات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

6/1/4 – يوجد لمراجعة الأداء التشغيلي في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية. 0

7/1/4- يوجد لأرصدة الحسابات في المصارف السورية تأثير في موثوقية المعلومات المالية.

5- الحدود المكانية: المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، الواقعة في محافظة دمشق.

6-الحدود الزمنية: 2018 – 2019.

7- نموذج البحث:

المتغير المستقل **المتغير التابع**

(أنشطة الرقابة الداخلية)

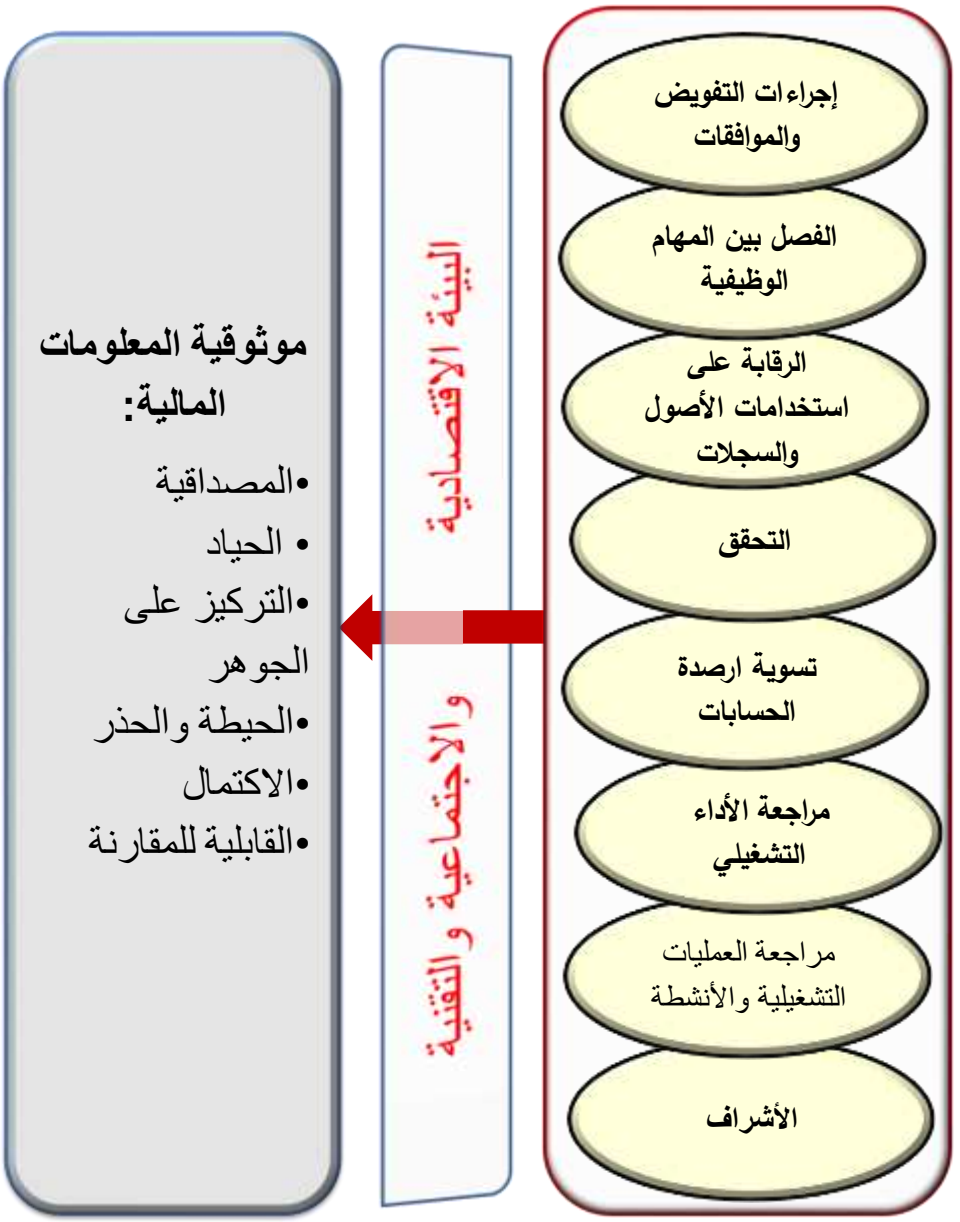
إجراءات التفويض والموافقات
الفصل بين المهام الوظيفية
الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات
التحقق
تسوية ارصدة الحسابات
مراجعة الأداء التشغيلي
مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة
الأشراف
البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية
موثوقية المعلومات المالية:
•المصداقية
• الحياد
•التركيز على الجوهر
•الحيطة والحذر
•الاكتمال
•القابلية للمقارنة

8- الدراسات السابقة :

8/1 -Hamdan , 2017(The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System) [1]

توافق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) مع نظام الرقابة الداخلية

"

هدفت الدراسة الى مدى توافق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS من أجل تحقيق مكونات نظام الرقابة الداخلية ICS في القطاع الحكومي الأردني ، وقد توصلت الدراسة الى أن نظم GFMIS المطبق في القطاع الحكومي الأردني يتوافق بشكل معتدل مع متطلبات ICS بكل أبعادها :

(و تشمل بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، و أنشطة الرقابة ، و المعلومات و الاتصال ، المتابعة)،وقد أوصت الدراسة بضرورة سعي القطاع الحكومي الأردني إلى اعتماد نظم إدارية ومحاسبية تخضع بموجها جميع التقارير والبيانات المحاسبية للمراجعة من وحدات الرقابة الداخلية بصورة مستمرة ، وضرورة دفع القطاع الحكومي الى تطوير وتوسيع مجال الرقابة ليشمل مراقبة المخاطر .

كما أن ضمن أهداف GFMIS يجب توفير المعلومات والتقارير ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على خاصية واحدة من خصائص GFMIS وهي ضرورة توفير المعلومات المناسبة للإدرارات المالية المختلفة داخل الوحدات الحكومية .

8/2 - Sri Mulyani , 2016 (The Influence Of Manager Competency And Internal Control Effectiveness Toward Accountiong Information Quality)[2]:

هدف هذه الدراسة هو إظهار تأثير كفاءة المدير وفعالية الرقابة الداخلية تجاه جودة المعلومات المحاسبية، وقد تم اجراء البحث على 87 شركة مدرجة في بورصة اندونيسيا،

وقد توصلت هذه الدراسة أن كفاءة المدير وفعالية الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي وهام في جودة المعلومات المحاسبية

8/3-Fawzi,Tala,2012(Internal Control and Audit program Effectiveness),[3]:

هدف هذه الدراسة هي التعرف على العلاقة بين بعض مكونات الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر، بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة) ومدى فعالية برنامج التدقيق في الأردن، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إن تقييم المخاطر وبيئة الرقابة وأنشطة الرقابة لا تسهم بشكل كبير في برنامج التدقيق الفعال، وهذه النتائج تعطي مؤشراً على أن الشركات الأردنية تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتعامل مع الأدوات الحالية لتقييم الرقابة الداخلية.

8/4- Ferdy, Geert, Suzannem, 2009 (Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics [4] :

هدف هذه الدراسة بناء أداء قياس مركبة لتقييم شامل لجودة التقارير المالية من حيث الخصائص النوعية الأساسية(الملائمة والموثوقية) الخصائص النوعية الداعمة(قابلية للفهم وقابلية للمقارنة وقابلية للتحقق والتوقيت) على النحو المحدد في تحسين الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة هي طريقة صحيحة وموثوقة لتقييم جودة التقارير المالية، وتسهم أداة القياس في تحسين جودة التقارير المالية وتحقق طلب كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية(2008)لجعل الخصائص النوعية قابلة للقياس من الناحية التشغيلية.

5/8- دراسة ربيع، أسماء عقاب ، 2016(أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة الأردنية – دراسة ميدانية) [5] :

هدفت الدراسة الى اتجاه أفراد العينة من المراجعيين الخارجيين الى الموافقة على وجود أثر لمكونات أنظمة الرقابة الداخلية وفق أطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال

وبمستوى مرتفع إلا أن مستوى الموافقة لم تكن متساوية وإن كانت جميعها بمستوى مرتفع، فقد أحتل تأثير البيئة الرقابية في الحد من الاحتيال المرتبة الأولى، في حين جاء تأثير تقييم المخاطر في الحد من الاحتيال بالمرتبة الأخيرة، وهذا يشير الى أن المراجعيين الخارجيين لديهم اتجاهات إيجابية نحو وجود تأثير لمكونات أنظمة الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في الحد من الاحتيال.

6/8- دراسة البواب، 2015(دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة(coso) في تحسين أداء المدقق الخارجي)، [6]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات (coso)في تحسين أداء المدقق الخارجي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك دوراً لعناصر الرقابة الداخلية في أداء المدقق الخارجي، وهذا يعني وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة للشركات يساعد المدقق الخارجي على أداء مهمته، وكذلك أن مشاركة من لهم علاقة بالرقابة وكفاءة العاملين في الإدارة ووضوح الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات له دور في أداء المدقق الخارجي.

6/ 9- دراسة الجرد، 2013 (أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)[7] :

هدف هذه الدراسة هو توضيح أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقدير المدقق لخطر الرقابة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد توصلت هذه الدراسة أن تؤثر مكونات الرقابة الداخلية الخمسة على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6/10- دراسة عوض ، 2012 (العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية) [8]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها إلى أن توفر بيئة رقابية لدى المصارف بدرجة لا ترتقي الى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات و تفويضها بما يتناسب العمل المصرفي ، أن إدارة المصارف تستخدم الأنشطة الرقابية

بشكل غير فعال لمتابعة الأداء المالي و المحاسبي في المصارف ،

أبعاد جودة الخدمة المصرفية متوفرة بدرجات متفاوتة في المصارف و لكنها ليست بالمستوى العالي والمطلوب.

يتضح من عرض الدراسات السابقة ان هذه الدراسة ركزت على أثر أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية في المصارف الذي تراه الباحثة من القطاعات المهمة في المجتمع ، بينما ركزت الدراسات السابقة على الشركات الصناعية والمنظمات والشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق المالية أخرى ، ولم تتطرق بشكل واضح عن تأثير أنشطة الرقابة على جودة المعلومات المالية ، لكن تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء فرضيات وفقرات الاستبانة بما ينسجم مع موضوع الدراسة.

9- الأطار النظري :

9/1- ماهية الأنشطة الرقابية.Control Activities

تعرف أنشطة الرقابة بأنها: السياسات والإجراءات التي تساهم في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بغية تحقيق أهداف المنظمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، لذلك فإن أنشطة الرقابة لها أهداف مختلفة سواء كانت ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات وضمن الأنظمة اليدوية ويتم تطبيقها على مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية[8] .

ويتعين على الشركات أن تحقق توازنا معقولا بين تطبيق وعدم تطبيق الأنشطة الرقابية ، كما تعتبر الإجراءات التصحيحية متمم ضروري للأنشطة الرقابية حتى تحقق أهداف الشركة .

وحتى تكون الأنشطة الرقابية فعالة فأنها هي حاجة إلى مايلي [9]:

- أن تكون ملائمة (بمعنى وجود الأداة الرقابية المناسبة في المكان المناسب وهنا نحد من الفساد المالي والإداري .
- أن تعمل بانتظام طوال خطة زمنية موضوعة (بمعنى أن يراعي جميع الموظفين الالتزام بها ولا يجب تجاوزها في حالة غياب كار الموظفين أو عندما يزيد حجم العمل .
- أن تكون منخفضة التكاليف (بمعنى أنه يجب ألا تزيد تكاليف تطبيق الضوابط الرقابية عن الفوائد المرجوة منها) .
- أن تكون شاملة ومعقولة ومتداخلة في أهداف الشركة بشكل عام.

2/9/- الأنشطة الرقابية:

تتضمن الأنشطة الرقابية مجموعة من السياسات والإجراءات المتنوعة تمثل[10]:

1/2/9 -الالتزام بالتفويض والموافقات :

إن الموافقة على المعاملات التجارية والأحداث وتنفيذها يقوم بها أشخاص يعملون داخل نطاق صلاحياتهم وهي الوسيلة الرئيسية لضمان تنفيذ المعاملات والأحداث الصحيحة، وفقا لما هدفت إليه الإدارة.

ويجب أن تتضمن إجراءات التفويض، وهذه بدورها يجب أن تكون موثقة وتم إبلاغها بوضوح إلى المديرين والموظفين الشروط التفصيلية التي يتم بموجبها تفويض الصلاحيات كما أن الالتزام بشروط التفويض يعني قيام الموظفين بالتصرف طبقا للتوجيهات وداخل الحدود التي وضعتها التشريعات.

2/2/9-الفصل بين المهام الوظيفية (التفويض، التشغيل، التسجيل، المراجعة) :

لتقليل مخاطر الأخطاء والهدر أو المخالفات وكذلك مخاطر عدم اكتشاف تلك المشاكل فإنه لا يجب أن يقوم شخص واحد أو دائرة واحدة بأعمال الرقابة على كافة المراحل الرئيسية للمعاملات أو الأحداث، وبدلا من ذلك يتعين توزيع المهام والمسؤوليات بطريقة نظامية على عدد من الأفراد لضمان توافر مراجعة فعالة ومتوازنة.

تتضمن المهام الرئيسية التفويض بإجراء، تسجيل، تشغيل ومراجعة أو تدقيق المعاملات، ذلك أن التواطؤ يمكن أن يدمر فعالية الأنشطة الرقابية الداخلية.

إن سبب عدم السماح للشخص المسؤول عن حيازة الأصول بصورة مؤقتة أو دائمة بالمحاسبة هو حماية الشركة من الإختلاس، فعندما يقوم شخص واحد بتأدية الوظيفتين يكون هناك خطر متزايد من احتمالية أن يقوم هذا الشخص بالتصرف بالأصول بغرض المنفعة الشخصية، وأن يقوم بتعديل السجلات لكي يبعد عن نفسه المسؤولية [11].

إذا كان ممكناً، أن يكون من المناسب منع الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة إقرار العمليات المالية من أن يكون لهم سلطة على الأصول المتعلقة بهذه العمليات، فمثلاً يجب أن لا يقوم الشخص الذي يقرر عملية دفع فاتورة شراء ما بالتوقيع على شيك الفاتورة، لأن تمتع الشخص ذاته بسلطة إقرار العمليات وادارة الأصول المتعلقة بها تزيد من احتمالات الإختلاس في المنشأة [12].

وقد يكون لدى أحدى المنشأت الصغيرة عدد قليل جدا من الموظفين لتطبيق تلك الأنشطة الرقابية بشكل كامل، وفي هذه الحالة يجب أن تكون الإدارة على علم بالمخاطر و أن تعمل على وضع ضوابط رقابية أخرى لمواجهتها.

وقد يساعد تدوير الموظفين على ضمان ألا يقوم شخص واحد بالتعامل في كافة المراحل الرئيسية للمعاملات أو الأحداث لفترة زمنية طويلة لا داعي لها، وكذلك تشجيع الموظفين على القيام بأجازاتهم السنوية أو أن يطلب منهم ذلك قد يساعد على تقليل المخاطر بإجراء تدوير مؤقت للمهام الوظيفية.

3/2/9 – الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات :

يكون استخدام الأصول والسجلات مقصورا على الموظفين المصرح لهم بذلك لأنهم مسؤولين عن حيازتهم واستخدامهم لتلك الأصول إذ إن تقييد استخدام الأصول يقلل من مخاطر الاستخدام غير المصرح به أو الخسائر الحكومية، كما يساعد على تحقيق توجهات الإدارة.

وتتوقف درجة التقييد على مدى أو إمكانية تعرض الأصول للسرقة والمخاطر المتصورة للخسارة أو الإستخدام غير الملائم ويجب أن يعاد النظر دوريا في درجة التقييد وعند تحديد مدى أو إمكانية تعرض الأصل للسرقة، فإنه يجب دراسة الأصل من حيث إمكانية نقله أو استدالبه....الخ.

من الضروري أن توجد إجراءات رقابية كافية وملائمة لحماية الأصول والدفاتر من السرقة والتلاعب أو الإتلاف، فإذا تركت الأصول بدون حماية يمكن أن تسرق، وكذلك بالنسبة إلى الدفاتر يمكن أن تسرق أو يتم إتلافها أو تفقد، وفي حال حدوث ذلك يمكن أن تتعطل عملية المحاسبة والتشغيل لبيانات العمليات المالية، ويعد استخدام الرقابة الفعلية من أهم مقاييس الحماية للحفاظ على الأصول والدفاتر[13].

4/2/9 –التحقق :

يتم التحقق من المعاملات المالية والأحداث الهامة قبل وبعد حدوثها، مثال ذلك عند استلام كميات بضاعة معينة فإنه يجب التحقق من الكمية التي تم توريدها بمقارنتها مع الكمية المطلوبة، كما يجب التحقق بعد ذلك من صحة الكمية من المخزون بإجراء جرد فعلي [14].

5/2/9 – تسوية ارصدة الحسابات :

حيث يتم تسوية السجلات مع المستندات الملائمة بشكل دوري مثال ذلك تسوية السجلات المحاسبية المتعلقة بحسابات البنوك مع كشوف حسابات البنوك المعنية.

9 /6/2– مراجعة الأداء التشغيلي :

تتم مراجعة الأداء التشغيلي دوريا وذلك بالمقارنة مع مجموعة من المعايير ومن ثم يتم تقييم فعالية الأداء وكفاءته.

7/2/9–مراجعة عمليات التشغيل والأنشطة :

من الضروري مراجعة عمليات التشغيل إذ أن هذا النوع من المراجعة لعمليات التشغيل الفعلية لإحدى المنشأت يجب أن تتميز بوضوح عن مراقبة الضوابط الرقابية الداخلية والتي نوقشت بشكل مستقل.

8/2/9–الأشراف (توزيع المهام، المراجعة والموافقة، الإرشاد والتدريب):

يساعد الإشراف المحكم على ضمان إنجاز الأنشطة الرقابية الداخلية، يتضمن توزيع المهام ومراجعتها والموافقة عليها بخصوص عمل أحد الموظفين[15] :

- إبلاغ المهام والمسؤوليات المحددة لكل موظف بشكل واضح.
- المراجعة المنتظمة لعمل كل موظف إلى الحد اللازم.

- الموافقة على العمل عند نقاط معينة حرجة لضمان انسيابية العمل كما هو محدد له.

تستنتج الباحثة أن الاستخدام السليم لهذه الأنشطة والالتزام بتطبيقها سيجنبنا الوقع في حالات الفساد الإدارية وسياعد في تطبيق المزيد من الإصلاحات على كافة الأصعدة.

3/9 – مفهوم موثوقية المعلومات المالية :

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال مجموعة من الخصائص الفرعية يتمثل أهمها فيما يلي [16]:

a) **التمثيل الصادق** : حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشآت، ومن المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.
b) **الجوهر قبل الشكل** : حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الأقتصادية، وليس شكلها القانوني فقط.
c) **الحياد** :يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المالية وعرضها بهدف الوصول إلى

نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، وقد يكون التحيز القائم بالقياس غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة أو قد يكون تحيزا مقصوداً كما في حالة عدم الأمانة مثلاً[17] .

d) **الحيطة والحذر** (التحفظ) : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر من اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض قيمة الألتزامات والمصرفات.

e) **الاكتمال** : حتى تحقق صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، وإن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة، ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها.

f) **القابلية للمقارنة** : تؤدي هذه الخاصية الى تمكين من يستخدمون معلومات المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة .

وعليه يتضح للباحثة ان توافر الموثوقية التي تعبر من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف يكون مؤشراً هاماً علي جودة مخرجات النظام المحاسبي، حيث ان توافره في المعلومات يعد دليلاً قوياً علي جودة مخرجات النظام المحاسبي، والعكس صحيح فعدم توافر الموثوقية في المعلومات يعد دليلاً مؤشراً على انخفاض جودة مخرجات النظام المحاسبي، الأمر الي يؤدي بالنهاية إلى اتخاذ القرارات الخاطئة التي من شأنها تؤثر على قيمة المنشأة وأهدافها.

10- منهجية البحث:

منهجية البحث وصفيّة الهدف وتحليلية الأداة. وقد تم رسم خطوات هذا العمل العلمي ومراحل انجازه طبقا للتسلسل المنطقي التالي:

1. بعد حصر المشكلة البحثية وتحديد مجتمع البحث وعينته، تم الرجوع الى الدراسات والأدبيات العلمية ذات الصلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتقنية السائدة، وبالرقابة الداخلية ومناخاتها، وبموثوقية المعلومات المالية.
2. خلاصة المعارف المستمدة من المرحلة السابقة، استخدمت في تحديد احتياجات البحث إلى معطيات عن واقع الرقابة الداخلية وأنشطتها في المصارف السورية
3. صيغت الاحتياجات على شكل اسئلة، وضعت في قائمة تقصيّ، ثم وُزِّعَت، بعد تحكيمها، على أفراد العينة المختارة
4. جمعت الاستقصاءات وبعد التحقق من صدق اجاباتها، فُرِّغَت بياناتها في برنامج تحليل الحزم الاحصائية (SPSS)
5. بعد الحصول على نتائج التقصي تم مقارنة النتائج مع خلاصة الادبيات العلمية، للوصول إلى نتائج البحث.

بعد انجاز المراحل والخطوات السابقة تم كتابة تقرير البحث، حيث عرض المعارف العلمية في جانبين:

1/10- **جانب نظري:** كشف جوانب المشكلة البحثية وأدبياتها العلمية، ومكّن من تكوين مرجعية علمية مناسبة لجمع معطيات من الواقع العملي.

2/10- **جانب عملي:** عرض العمل الميداني التحليلي ومخرجاته.

11- مجتمع وعينة البحث:

انحصر هذا النشاط البحثي بالمصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها(14)، تم اختيار عينة مقصودة منها بلغت اثنا عشرَ (12) مصرفاً. وجهت الاسئلة البحثية إلى مجموعة من الموظفين ورؤساء والمشرفين فيهم، مِمَّن يمارسون أعمال الرقابة الداخلية نظمت أسئلة البحث البالغة (14) سؤالاً، في قائمة تقصّي، وُزِّع منها ثمانون (80) استبانة ، استرد منها ستٌ وسبعون(76) ،وعند تحليل بياناتها استُبعِد منها ستٌ (6)، لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، فكان هناك (70) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي.

12- أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأساسية بواسطة أداة خاصة تمثلت باستبانة صممت لهذا الغرض، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتم توزيع الاستبانة على عينة البحث المكونة من قسمين (القسم الأول خاص بعبارات أنشطة الرقابة، قسم الثاني خاص بعبارات موثوقية المعلومات المالية).

13 - نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

لجمع البيانات اللازمة للبحث من واقع عمل المصارف تم اختيار 12 مصرفا وجهت اسئلة البحث الى المديرين والمشرفين على اعمال الرقابة الداخلية. بلغ عدد الاسئلة 14سؤالا تمحورت حول انشطة وجودة المعلومات المالية – خاصية الموثوقية.

1/13- اختبار صدق وثبات المقاييس

تم التأكد من صدق الاستبانة بواسطة التحكيم، حيث تم صياغة المقياس بناءً على وجهات النظر أكثر من باحث سابق، وتم عرضها على محكمين مختصين، أما ثبات الاستبانة فتم التأكد منها باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach's)، ولقد تم استخدام صدق المقياس للتأكد من مدى جودة المقاييس المستخدمة في الاستبانة، أي مدى قدرتها على قياس متغيرات البحث بدقة.

جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لمتغيرات الدراسة[1]

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق
الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات	4	0,071	0.842
الأشراف	3	0.604	0.777
الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات	4	0.649	0.805
الفصل بين المهام الوظيفية	3	0.624	0.789
مراجعة الأداء التشغيلي	3	0.604	0.777
عمليات التحقق	3	0.634	0.796
مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة	3	0.659	0.811
تسوية أرصدة الحسابات	3	0 ,656	0.810
موثوقية المعلومات المالية	5	0.685	0.827
الفا كرونباخ الإجمالي		**0.779**	0.882

يبين جدول رقم (1) إن قيمة معامل ألفاكرونباخ تتراوح بين (0.71–0.60)، وألفاكرونباخ الإجمالية (0.77) وهي أكبر من (0.60) وبالتالي المقاييس تتسم بالثبات الداخلي لعباراتها، إن معامل الصدق الإجمالي (0.88) وهذا يدل على صدق الأداة.

2/13- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	M	Std.D	CV
إجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات	4.039	.55599	13.765
الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات	4.052	.47357	11.687
مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة	4.035	.52178	12.931
مراجعة الأداء التشغيلي	4.033	.51749	12.831
عمليات التحقق، الأشراف	4.061	.59600	14.676
الفصل بين المهام الوظيفية	4.104	.49325	12.018

[1] مصادر الجدول من نتائج التحليل في البرنامج الاحصائي (SPSS).

تسوية أرصدة الحسابات	3.566	.73634	20.648
المقياس الكلي لأبعاد أنشطة الرقابة	3.980	.28111	7.0630
موثوقية المعلومات المالية	3.880	.51347	13.233

يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

1- إن الموظفين المتواجدين في المصارف محل الدراسة يدركون أنشطة الرقابية بدرجة تفوق المتوسط، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الأبعاد مجتمعة (3.980)، بانحراف معياري (.28111)، ومعامل اختلاف (7.0630).

2- يلاحظ أن أكثر أنشطة الرقابة إدراكاً من قبل الموظفين هو الفصل بين المهام الوظيفية بمتوسط (4.104)، حيث ترى الباحثة ذلك يعود إلى أن تفويض السلطات وتحديد المسؤوليات بشكل دقيق يعد أساس تقويم أنشطة الرقابة الداخلية، ويليه عمليات التحقق والأشراف بمتوسط قدره (4.061), وهذا يعود إلى وجود عمليا تحقق وأشراف مناسب لحجم وتعقيد المصرف، ثم الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات بمتوسط (4.052)، ثم الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات بمتوسط حسابي (4.039)، ثم يليه مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة بمتوسط(4.035)، ثم مراجعة الأداء التشغيلي بمتوسط(4.033)، وأخيراً تسوية أرصدة الحسابات بمتوسط حسابي (3.566).

3- إن مستوى موثوقية المعلومات المالية لدى المصارف محل الدراسة كان (3.880)، إي أن هناك في المصارف معلومات موثوقة و ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وبانحراف معياري قدره (.51347).

3/13- اختبار الفروض:

1/3/13-اختبار الفرضية الأولى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة الرقابية في موثوقية المعلومات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) الانحدار البسيط

البيان	B	R	R Square	T		F	
				القيمة	Sig	القيمة	Sig
الحد الثابت	.261	.498	.248	.340	.735	22.398	.000
المتغير المستقل (موثوقية الرقابية)	.909			4.733	.000		
Y = a + bx Y= 0.261+ 0.909							

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (3) ما يلي:

1- صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية بين أنشطة الرقابية وموثوقية المعلومات المالية، حيث بلغت قيمة F (22.398) بمستوى معنوية (.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني إن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

2- إن معامل الارتباط يساوي (0.49) ويعني ذلك إن العلاقة بين أبعاد أنشطة الرقابية وموثوقية المعلومات المالية علاقة طردية وأن قوة هذه العلاقة (0.49) وهي علاقة متوسطة، وهي معنوية عند مستوى (0.05).

3- معامل التحديد (R Square) يساوي (0.24)، وهذا يعني إن المتغير المستقل (أبعاد أنشطة الرقابية) المتمثلة (إجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق، تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف)، تفسر نسبة مقدارها (24%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المالية)، وهي نسبة قوية، وأن نسبة (76%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة.

4- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة التالية:Y = 0.261 + 0.909x

5- إن قيمة (T) تساوي (4.733) وقيمة (sig) تساوي (.000) وهي أصغر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أنشطة الرقابة الداخلية في موثوقية المعلومات المالية.

2/3/13-اختبار الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للفصل بين المهام الوظيفية في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأشراف وعمليات التحقق في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة على استخدامات الأصول والسجلات في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمراجعة الأداء التشغيلي في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتسوية أرصدة الحسابات في موثوقية المعلومات المالية

من أجل اختبار هذه الفرضيات الفرعية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة (enter)، وكانت النتائج على الشكل التالي:

جدول رقم (4) الانحدار المتعدد

F		T		R Square	R	B	البيان
Sig	القيمة	Sig	القيمة				
.000	4.704	.844	.198	.347	..589	.156	الحد الثابت
							المتغير المستقل
		.046	2.040			.309	X4
		.005	2.931			.297	X5
		.017	2.458			.274	X6
		.041	2.085			.155	X7
Y= a + b4X4+ b5X5+ b5X5+b6x6 +b7x7							
Y = 0.156 + 0.309x4 + 0.297x5 + 0.274x6 + 0.155x7							

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (4) الخاص بمخرجات الانحدار المتعدد ما يلي:

1- **هذا النموذج بمتغيراته المستقلة (تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.** (ذلك لأن قيمة F (4.704) بمستوى معنوية (000.) وهي أقل من (0.05)،

2- إن معامل الارتباط (R) يساوي (0.58) ويعني ذلك إن العلاقة بين أبعاد الأنشطة الرقابية المذكورة وموثوقية المعلومات المالية علاقة طردية وأن قوة هذه العلاقة متوسطة (0.58) ، وهي معنوية عند مستوى (0.05).

3- معامل التحديد (R Square) يساوي (0.34)، ما يعني **أن المتغيرات المستقلة:** تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة، الأشراف، **تفسر نسبة مقدارها (34%) من التغير الحاصل في المتغير التابع** (موثوقية المعلومات المالية)، وأن نسبة (66%) ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة.

4- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة التالية:

$$Y = 0.156 + 0.309x4 + 0.297x5 + 0.274x6 + 0.155x7$$

5- إن قيمة (T) تساوي (X4=2.040, X5=2.931, X6=2.458, X7=2.058) وقيمة (sig) تساوي على التوالي (X4=0.046, X5=0.005, X6=0.017, X7=0.041) وهي أصغر من (0.05) وبالتالي تم **قبول الفرضية البديلة** أي:

- **يوجد أثر** ذو دلالة إحصائية **لتسوية أرصدة الحسابات في موثوقية المعلومات المالية.**
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **لمراجعة الأداء التشغيلي** في موثوقية المعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية **للمراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة** في موثوقية المعلومات المالية.

وبناءً على نتائج الانحدار المتعدد يُلاحظ أيضاً إنه:

- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية **للالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات** في موثوقية المعلومات المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للفصل بين المهام الوظيفية** في موثوقية المعلومات المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للرقابة على استخدامات الأصول والسجلات** في موثوقية المعلومات المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعمليات التحقق والأشراف في موثوقية المعلومات المالية.
- ويرجع السبب وراء عدم تأثر ملائمة المعلومات المالية ببعد فصل بين المهام أن الأدارة لا تقوم بوضع لائحة توضح المهام الوظيفية لكل موظف لكي يتمكنوا من ابلاغها للموظفين وفهم كل واحد لمهامه بشكل واضح، وترى الباحثة أن الإدارة في المصارف تلتزم بالفصل بالمهام من خلال السلوك والمواقف وليس في مدونة مكتوبة ومعلقة في مكان العمل، وكذلك يرجع السبب وراء عدم تأثرها ببعد الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات وعمليات التحقق والأشراف أنه لا يوجد في المصارف قسم خاص بهذه العمليات، وعدم القيام بها كمهام الزامية لديهم من قبل الموظفين في المصرف.

أنٌ اجراءات التفويض بالصلاحيات والموافقات فتعتبر وجودها قليل الاستخدام نظرا للوضع الراهن في سوريا.

4/13- النتائج:

1/4/13- أن أنشطة الرقابة التي تتمثل في (الالتزام التفويض بالصلاحيات والموافقات – الفصل بين المهام الوظيفية – استخدامات الأصول والسجلات – عمليات التحقق والاشراف) أقل تأثير في موثوقية المعلومات المالية هذه الأبعاد يجب تطويرها .

2/4/13- أن أنشطة الرقابة التي تتمثل في (تسوية أرصدة الحسابات -مراجعة الأداء التشغيلي -مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة) و هي أكثر تأثيرا في موثوقية المعلومات المالية .

3/4/13- إن المصارف كانت أكثر اهتماماً بالأبعاد الثلاثة لأنشطة الرقابية (تسوية أرصدة الحسابات، مراجعة الأداء التشغيلي، مراجعة العمليات التشغيلية والأنشطة)، وقد أهمل بعض الشيء بعد الالتزام بالتفويض الصلاحيات والموافقات، الفصل بين المهام الوظيفية، الرقابة على استخدامات الأصول والسجلات، عمليات التحقق، الأشراف).

5/13- التوصيات: تتوجه الباحثة بالتوصيات التالية:

1/5/13- الاهتمام بالأنشطة الرقابية التي تساهم في خلق الأجواء التي تمكن الافراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية.

2/5/13- اهتمام المصارف بعمليات التحقق والاشراف من خلال تحديد الاتجاه العام ووضع قواعد نظامية للسلوك يعززها التدريب والمصادقات السنوية وتقييم الالتزام بهذه القواعد ومعالجة الانحرافات السلوكية في الوقت المناسب.

3/5/13 ضرورة اهتمام المصارف بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

4/5/13-ضرورة وجود اهتمام وتوجيه من قبل مجلس الإدارة ولجانها، أي يجب أن يراجعوا السياسات بشكل دوري والإجراءات لضمان إن عملية الرقابة قد تم تأسيسها، ويجب أن يقوموا بمراجعة المؤهلات والاستقلالية المدققين الداخليين والخارجي.

❖ المراجع الإنكليزية

1. Hamdan ,M,N,M, 2017 – **The Compatibility of (GFMIS) With The Internal journal of academic researchin accounting Finance and management Sciences , 7(1).**
2. Sri Mulyani, 2016- **The Influence Of Manager Competency And Internal Control Effectiveness Toward Accountiong Information**
3. **Quality. Vol 14,No.1** Fawzi , a Tala, 2012- **Internal control and Audit program Effectiveness.** Master`s thesis, Financial& A dministrative Sciences Faculty, Tafila Technical Unversity.
4. **.Beest**, Ferdy van**,Braam** Geert,**Suzanne** Boelens,2009-**Quality Of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics.** .Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.

8.Financial Accounting Standard Board (**FASB**),(2010), Concept Statement No .8,"A Replacement of FASB Concepts Statements No.1 And No .2" pp: 17-22.

9. **Lembi N.**, 2006-**Evaluation of The Effectiveness of Internal Control Over Financial Reporting.** Master's Thesis,

Faculty of Economics and Business Administration, University of Tartu.

10. **Dans R., Jason L., Nathaniel M.,** 2012- **How Effective are Organizations' Internal Control? Insights into Specific Internal CONTROL Elements**. Current Lssues in Auditing, VOL 6, NO 1.

11. **MOSIMAN M.**, Entity Internal Control Questionnaire, for the year Ended JUNE 30,2015, Auditor of State,state of Iowa.

12. **OFORI** W., 2011-**EFFECTIVENESS OF INTERNAL CONTROLS:A PERCEPTION OR REALITY?**. Thesis Mater, Kwame Nkrumah University of Science and Technology.

13. **Ayagre P., Appiah I., Nartey J.**,2014- **The Effectiveness of Internal Control Systems of Banks: The case of Ghanaian banks**. International Journal of Accounting and Financial Reporting,VOL4, NO,2.

14. **Office of The Comptroller of the currency, Directors Toolkit, Internal Controls**. A Guide For Directors, https://www.occ.treas.gov.

15. Stok M., 1999-Internal Control: Practied Guide. printed by service point(uk) limited.

15. **Office of The Comptroller of the currency (occ).**,2001-**Internal Control**. https://dacplayer.net.

16. **Russell** w., 2009-**Internal control – An Overview**. State Auditor, Department of Audits and Accounts, https://sao.georgia.gov.

17. **Siayor** A., 2010- **Risk Management and Internal Control Systems in the Financial sector of the Norwegian Economy: A case study of dnbnor ASA**. Thesis Mater, University of Troms.

18. **Beest** F.,**Braam** G.,**Suzanne** B.,2009-**Quality Of Financial Reporting:measuring qualitative characteristics**.Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.

19. **Mbobo** E.,2016-**Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting**. International Journal and Accounting.

20. **Gergana** T- **Measuring and Assessing the Quality and Usefulness of Accounting Information. Journal of university of Economics,varna.**

❖ المراجع العربية :

1-**ربيع**، أسماء عقاب، 2016 – **أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق أطار لجنة COSO في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.

2- **البواب** عاطف، 2015- **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات(coso) في تحسين أداء المدقق الخارجي**. دراسات العلوم الإدارية، المجلد42، العدد2.

3- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI: International Organization Of Supreme Audit Institutions) ، ص 20.

4- الجرد رشا يشير،2013- **أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**. المجلة الجامعة، المجلد الثالث، العدد 15.

5 – أرينز ألفين ، لوبك جميس ، 2009 ، **المراجعه مدخل متكامل** ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية .

6 – القاضي حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، 2014، **أصول المراجعه** ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .

7 – **القاضي** حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، 2008، **التدقيق الداخلي** ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد.

8 - حمادة رشا، 2010 -**أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 92 ، العدد الأول.

9 – **عوض** ، تامر توفيق عبدالله ، 2012 ، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة

10– **عموري عالية** ، 2020، **دور فاعلية الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)** ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد .

استمارة استبيان

حضرة السادة المحترمين:

تحية طيبة وبعد....

يمثل الاستبيان التالي جزءاً من بحث بعنوان: "تأثير أنشطة الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية في بيئة الأعمال الراهنة" – دراسة ميدانية في المصارف السورية.

لذا أرجو التكرم منكم بالإجابة على فقرات الاستبانة المعدة لأغراض البحث العلمي بدقة وموضوعية،والمعلومات التي ستدلون بها، سوف تعامل بسرية، ولن تستخدم إلا للغرض نفسه، مقدرين لكم جهودكم في تشجيعكم للبحث العلمي، والتعاون المخلص لدعم مسيرة التعليم في سوريا.

أخيرا لكم من الباحثة خالص الشكر والتقدير. ...

الباحثة : هيلين عيسى

الجزء الأول البيانات الديمغرافية :

يرجى وضع أشارة (×) في المكان المناسب

1- المسمى الوظيفي :

لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	المدير التنفيذي	المدير المالي	إدارة المخاطر	إدارة التدقيق الداخلي	إدارة الائتمان	إدارة الرقابة المالية	إدارة الخزينة الاستثمار	المدقق الخارجي

2- المؤهل العلمي :

إجازة جامعية	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه

3- التخصص العلمي :

محاسبة	إدارة أعمال	علوم الاقتصاد	مالية ومصرفية

4- عدد سنوات الخبرة :

أقل من (3) سنوات	من (5) وأقل من (10) سنوات	من (10) وأقل من (15) سنوات	من (15) سنة وأكثر

القسم الثاني : متغيرات الدراسة :

أولا : أنشطة الرقابة الداخلية

برأيك هل يوجد للعوامل التالية دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، أرجو التعبير عن أراءكم بوضع علامة (×) أمام الخانة المعبرة عن رأيك :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	**الفصل الملائم بين الواجبات والاشراف عليه**					
2	**تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري**					
3	**وجود رقابة فعالة على الدفاتر والأصول والسجلات**					
4	**ووجود عمليات تحقق على السجلات والدفاتر والأصول**					
5	**قيام الموظف بالجزء الأكبر من أجازاته السنوية دفعة واحدة**					
6	**عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به.**					
7	**وجود رقابة مزدوجة على أمكانية الوصول لأصول المصرف .**					
8	**تلائم السجلات والدفاتر مع طبيعة عمل المصرف.**					

القسم الثالث : الموثوقية :

أرجو التعبير عن أراءكم بوضع علامة (×) أمام الخانة المعبرة عن رأيك :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود معلومات توضيحية حول كيفية اختيار المبادئ المحاسبية المستخدمة حول أعداد القوائم المالية					
2	وجود معلومات توضيحية حول التقديرات التي تحتويها القوائم المالية					
3	وجود معلومات توضيحية حول الافتراضات التي تحتويها القوائم المالية					
4	تقرير المدقق الخارجي الذي يتم تضمينه في التقرير السنوي					

5	قيام المصرف بتقديم معلومات عن حوكمة الشركات في التقرير السنوي					
6	وجود معلومات توضيحية تسلط الضوء على الأحداث الإيجابية والسلبية بشكل عادل					

ملحق (2)

الجداول الخاصة بمخرجات التحليل الإحصائي– SPSS

-ألفا كرونباخ-

1- أدوات الرقابة الداخلية :

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.716	9

2- موثوقية المعلومات المالية :

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.675	5

تنشيط ows

1- الفا كرونباخ الإجمالي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach s Alpha	**N of Items**
.779	**50**

التكرارات والنسب-

المسمى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لجنه التدقيق	8	11.4	11.4	11.4
	لجنه الحوكمه	9	12.9	12.9	24.3
	المدير التنفيذي	8	11.4	11.4	35.7
	المدير المالي	2	2.9	2.9	38.6
	اداره المخاطر	10	14.3	14.3	52.9
	اداره التدقيق الداخلي	10	14.3	14.3	67.1
	اداره الائتمان	4	5.7	5.7	72.9
	اداره الرقابه الماليه	5	7.1	7.1	80.0
	اداره الخزينه الاستثمار	7	10.0	10.0	90.0
	المدقق الخارجي	7	10.0	10.0	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبه	25	35.7	35.7	35.7
	اداره أعمال	15	21.4	21.4	57.1
	علوم اقتصاديه	5	7.1	7.1	64.3
	ماليه ومصرفيه	25	35.7	35.7	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

تنشيط ws
انتقل إلى الإ

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اجازه جامعيه	58	82.9	82.9	82.9
	دبلوم عالي	2	2.9	2.9	85.7
	ماجستير	9	12.9	12.9	98.6
	دكتورا	1	1.4	1.4	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5	6	8.6	8.6	8.6
	من 5 واقل من 10	29	41.4	41.4	50.0
	من 10 واقل من 15	19	27.1	27.1	77.1
	15 فأكثر	16	22.9	22.9	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

تنشيط vs